تحديات التحول إلى الديمقراطية

توم جي. بالمر

إن تقدم الديمقراطية وتعزيزها والحفاظ عليها ليس بالأمر اليسير. وتواجه الديمقراطية تحديات عديدة، شأنها بذلك شأن سائر الأمور الحسنة الأخرى في حياتنا، والتي يمكن التغلب عليها جميعاً. ومن المهم جداً أن نتعلم من تجارب الآخرين الذين خرجوا من ظلمات الديكتاتورية والطغيان إلى نور الديمقراطية الدستورية.

1. تحدي التوقعات، والتي تتباين بين المغالاة والتدني. فإذا كانت التوقعات عالية على نحو غير واقعي، وكان الناس يتوقعون من الديمقراطية أن تجلب الازدهار والصحة والتعليم، فإنهم سيصابون بخيبة أمل كبيرة، وسيسقط دعمهم للديمقراطية ويتلاشى. فالديمقراطية ليست سحراً، ولا يعني الحصول عليها ضماناً للسعادة والصحة والغنى بين ليلة وضحاها، بل كل ما يمكن للديمقراطية أن تضمنه هو الحق "في البحث عن السعادة".

إذن، يجب كسب كل ما تقدم من خلال العمل الجدي في المجتمعات التي يحكمها القانون ويسودها العدل، وليس مصادرتها من قبل طغيان الأقوى.

أما إذا كانت التوقعات متدنية؛ فتوقع الناس انتخابات غير عادلة، وتصرفات غير قانونية من قبل بعض مسؤولي الحكومة، وتسخيراً عنيفاً من قبل رجال الشرطة، ورضىً الناس من ثم بكل ما تقدم، فإنهم سيستسلمون عندئذ للعيش وفقاً للمظهر الخارجي للديمقراطية فقط، وليس وفقا لمضمونها الجوهري.

وفي الحكومات الفاسدة وغير الديمقراطية، يصاب الشعب بالدهشة عندما يتصرف المسؤولون وفقاً للقانون، أما في البلدان الديمقراطية التي يحكمها القانون، فإن دهشة الشعب تتولد من تصرف المسؤولين بشكل منافٍ للقانون.

إن التوقعات الواقعية هي المفتاح لتعزيز الديمقراطية وترسيخها؛ أي إذا كان الناس يتوقعون نتائج سحرية من الديمقراطية فسيصابون بخيبة أمل، وسيهجرونها. ومن ناحية اخرى، إذا لم يتوقع الناس من مسؤولي الحكومة تصرفات عادلة، أو انتخابات نزيهة، فانهم قد لا يصابون بخيبة أمل، لكنهم من دون شك لن يتمتعوا بالديمقراطية لوقت طويل.

2. تحدي الشرف: إذ من المهم أن يفهم الانسان الشريف أن قبول الهزيمة في الانتخابات النزيهة –في البلدان الديمقراطية التي يحكمها القانون– أشرف له من أن يرفض القبول بها، فيقاتل مستخدماً كل أنواع الأسلحة.

وفي المجتمعات الديمقراطية الناشئة، من الصعب على الذين كانوا خصوماً للحكومة، أو الذين يؤمنون بقضاياهم بشدة، أن يتقبلوا إمكانية فوز الطرف الآخر في الانتخابات. غير أن منزلة "المعارضة الوطنية المخلصة" هي منزلة شريفة؛ إذ ربما تحل هذه المعارضة في يوم ما محل الحكومة الحالية، وعندها يجب على الحكومة الحالية أن تظهر التزامها بالشرف بأن تكون هي معارضة وطنية. فمن المخجل أن نرفض نتائج انتخابات عادلة في بلد ديمقراطي دستوري.

يمكن الحصول على شرف الديمقراطية بسهولة عندما يفهم الجميع أن خسارة الانتخابات لا تعني خسارة كل شيء، لأن الديمقراطية الدستورية تحمي حقوق الحياة والحرية والملكية، وتمكّن المعارضة الوطنية الحالية من أن تكون حكومة في الانتخابات المستقبلية.

يمكن الحصول على شرف الديمقراطية بسهولة عندما يفهم الجميع أن خسارة الانتخابات لا تعني خسارة كل شيء، لأن الديمقراطية الدستورية تحمي حقوق الحياة والحرية والملكية

3. تحدي التعددية: كثيرا ما تؤول نظريات الديمقراطية القائمة على أساس ادعاءات "إرادة الأمة" الى الفشل؛ إذ يمكن أن تتكون الأمة من خليط من الأفراد والعائلات والعشائر والمجتمعات الدينية والمدن والمناطق والمجموعات العرقية، أي أنها ليست كالفرد الواحد الذي يكون له رأي واحد ونهائي إزاء قضية واحدة. وإذا حاول أي بلد ديمقراطي الإصرار على مبدأ تماثل الآراء في الكثير من الأمور، فستجد الأمة أنها منقسمة على نفسها، وستكون هنالك صراعات ربما تؤدي الى اندلاع أعمال عنف.

فمن المهم أن تكون الأمور التي تقررها العمليات الديمقراطية محددة، إذا كنا نريد أن تكون ديمقراطيتنا منسجمة ومستقرة. وفي الديمقراطية الدستورية المستقرة، هنالك الكثير من القضايا التي لا تبت بها الانتخابات الديمقراطية، لكنها رهن بالاختيار الحر للمجموعات والأفراد، الذين يتولى الدستور حماية حقوقهم.

والحريات المحمية دستورياً ذات أهمية خاصة في الدول ذات "الأقليات الدائمة"، مثل الجماعات الدينية والعرقية، وإذا ما اقتنع هؤلاء أنهم غير قادرين على أن يصبحوا أكثرية ليفوزوا في الانتخابات في يوم ما، وأن اغلب حقوقهم الأساسية ستسلب اذا ما بقوا أقلية، فإنهم سيشعرون بعزلة تامة، وربما يلجؤون إلى العنف.

لا توجد هنالك "إرادة واحدة للأمة"، بل هنالك إرادات ووجهات نظر واهتمامات وآراء مختلفة. ويجب الاحتراس من الساسة الذين يدّعون أن هنالك مثل تلك الإرادة الواحدة، وأنهم يمثلون صوتها الشرعي الوحيد. وإذا كان من الممكن التكلم عن "ارادة الأمة" بشكل هادف، فيمكن حينها الإشارة الى الدستور فقط، وليس الإشارة إلى قائد أو قرار سياسي أو قضية ما، لأن الدستور في حد ذاته، بحمايته للحقوق، هو المعيار الوحيد لوحدة الأمة.

4. تحدي العدالة: هنالك خطر من تحول الديمقراطية الى أداة للظلم، لا سيما في المجتمعات ذات التنوعات العرقية أو الدينية أو العائلية أو العشائرية أو اللغوية القوية؛ إذ عندما تحصل مشاكل من نوع ما، يقوم الكثير من الساسة بإلقاء اللوم على المجموعات الأخرى، وعلى الأغلب الأقليات، ومن ثم يطالبون الدولة بمعاقبتها ومصادرة ممتلكاتها. لكن يمكن للجماعة التي فازت اليوم وسلبت أموال الغير أن تخسر غداً، وتخسر كل ما حصلت عليه، بل وأكثر من ذلك. وهكذا يخسر الجميع في نهاية المطاف.

إذن، تقييد نشاطات الحكومة بالقانون، وعدم اعتبار سياسة الدولة وسيلة لتكريم مناصري الحكومة ومعاقبة مناوئيها، يجعل الدولة الديمقراطية الدستورية قادرة على ان تجلب الازدهار للجميع. أما سرقة مجموعة معينة، وجزل العطاء للآخرين فلا يفضي بالدولة إلا الى الفقر.

يجب أن يكون هَمّ الدولة الوحيد هو الدفاع عن العدالة ضد العدوان، وعندما تكون الدولة أداة للعدوان والعنف، تكون الديمقراطية في خطر.

د. توم جي. بالمر زميل أقدم في معهد كيتو في واشنطن العاصمة. حائز على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة أوكسفورد.

خاص بـ الغد، بالتنسيق مع مصباح الحرية
www.misbahalhurriyya.org